

يناير
2017

LOOPS
المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

الاقتصاد الليبي ... إلى أين؟؟

أ.د/ عبدالله شامية

الاقتصاد الليبي ... إلى أين ؟؟

أ.د:عبدالله إمام شامية

إن المتتبع لواقع الاقتصاد الليبي يقف حائرا متسائلا عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق وإنجاز نقلة نوعية للاقتصاد إذ يرى أمامه اقتصادا محطما، ضعيفا، يئن من وطأة كثير من المشاكل، ويعاني بعض الأمراض المستعصية التي تحتاج إلى جراحات جذرية، وبشيء من التفاؤل قد يهتدي إلى بعض الأفكار المتفائلة، إلا أنها تظل أفكارا مقابل واقع محبط يملؤه التشاؤم وتكثر فيه العراقيل. حيث إن النظام السابق خلف وراءه تركة اقتصادية ثقيلة تمثلت في اقتصاد مفكك الأوصال، غير متنوع الإنتاج خال من الرؤى والأهداف والسياسات، مجهول الهوية، يفتقر إلى أبسط الأبجديات الإدارية.

وإنه من خلال الفحص المباشر البسيط لبعض مكونات ومظاهر الاقتصاد الليبي، يجد المرء، وبدون كثرة عناء، ما يلي:

❖ **قطاع عام مترهل**، يتكون من العديد من المؤسسات الجوفاء، ينخر في عمودها الفساد، ويعاني معظمها، إن لم يكن كلها، من تراكم الخسائر وتدني الطاقات الإنتاجية بل وتوقف بعضها، وتقادم الأصول، وكبر حجم العمالة، وضعف واضح في معدلات الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع التكاليف، إضافة إلى الخلل المستفحل في الهياكل الإدارية والتمويلية، وغيرها من المؤشرات السلبية الأخرى المرتبطة عادة بهيمنة القطاع العام.

❖ **قطاع خاص غير ناضج**، ضعيف ومتردد، يعمل في بيئة غير مناسبة وغير متكافئة من نواحٍ عدة، التشريعية الإدارية والاقتصادية، حيث لا تتوفر لمؤسسات القطاع الخاص البنية التحتية اللازمة لانطلاقه وقيامه بدور ريادي متميز، إذ عمل النظام السابق على محاربة القطاع الخاص وتجريده من إمكانياته وبمختلف الصور، حيث أقفل كثيرا من مجالات العمل والاستثمار أمام المستثمرين الخواص، بعد أن منعه وبشكل تام من ممارسة العملية الاقتصادية لأكثر من عقدين.

❖ حزمة كبيرة من التشريعات الاقتصادية من القوانين والقرارات واللوائح والتوجيهات، متراكمة يتناقض بعضها مع بعض، تعرقل في مجملها الحركة الاقتصادية، بل في كثير من الأحيان وجهت بعض التشريعات لخدمة ومنفعة فئة معينة، وانعكس كل ذلك في تدني الكفاءة، بل وانعدامها في كثير من الأحيان.

❖ موارد وإمكانات اقتصادية مهدورة يأتي في مقدمتها النفط والغاز رغم ضخ النفط بمعدلات مقبولة وفق الحصص المقررة من منظمة الدول المصدرة للنفط، وذلك إلى عهد قريب، وكان من المفترض أن تؤدي الإيرادات النفطية المتراكمة إلى إنعاش الاقتصاد الليبي، وتنويع قاعدته الإنتاجية وتشكيلته التصديرية، ومصادر دخله، فإن الواقع الموروث من النظام السابق يشير إلى استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط الخام والغاز الطبيعي مصدرين أساسيين للدخل وللصادرات. إذ لا يوجد قطاع اقتصادي آخر غير قطاع النفط والغاز يسهم بقيمة مضافة فعلية حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، هذا إضافة إلى وجود إمكانات وموارد أخرى كان بالإمكان استثمارها لتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد إلا أنها أهملت لسبب أو لآخر أو تم التعامل معها بشكل سطحي ولمنفعة فئة أو جهة معينة.

والآن وبعد أن اختفت النظرة التحكمية في مقاليد الحياة الاقتصادية بفضل الله تعالى يتعين علينا أن نقف

متسائلين:

الاقتصاد الليبي .. إلى أين؟؟

وفي هذا الإطار يمكننا الإشارة وبشكل عام، إلى النقاط التالية التي تحتاج إلى نقاش عميق وحوار وطني جاد من كل المتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي وبالشأن العام، وهذه النقاط هي:

1. تحديد الإطار العام المرجعي، والاتفاق على هوية الاقتصاد الليبي الجديد، وتحديد الملامح الرئيسية " لرؤيتنا " للاقتصاد الليبي في ضوء مبادئ وأهداف ثورة 17 فبراير.

2. إعادة رسم دور الدولة ودور القطاع الخاص وفق المنظور العلمي السليم الذي يأخذ في الاعتبار خصوصية الوضع الليبي، والتجربة المريرة الماضية، من جهة، ودوائر عمل واختصاص وكفاءة كل من القطاعين من جهة أخرى، مع ضرورة تأكيد أهمية تكامل وتضافر جهود وإمكانيات القطاعين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للوطن والمواطن.

3. إعادة النظر في كافة التشريعات الاقتصادية ودراستها بشكل موضوعي من قبل المتخصصين وفق مصلحة الاقتصاد، والقيام بكل ما يلزم لتنقيتها بإلغاء المعيق منها، وتعديل ما يمكن تعديله، والإبقاء على المفيد منها.

4. المراجعة الموضوعية والمتأنية لكل ما أنجز من دراسات وبحوث وبرامج اقتصادية هادفة، تلك الدراسات التي شخّصت الواقع، وحددت المشاكل، واقترحت الحلول لكثير من القضايا الرئيسية في الاقتصاد الليبي، وتحديثها وتقديم الجيّد منها للمسؤولين للاسترشاد بها في رسم المسار الاقتصادي المستقبلي للبلاد.

إن هذه النقاط، إضافة إلى نقاط أخرى مهمة غيرها، ستمكن من وضع الاقتصاد الليبي في مسار عام أولي لينطلق بعد ذلك، وتظل قضية الأولويات والتفاصيل رهينة بالإمكانات المتاحة، وبالإطار الزمني للتنفيذ.

وكمحاولة أولية لزيادة التفصيل والشرح على النقطتين الأولى والثانية أعلاه، فإننا نؤكد ضرورة إصدار رؤية واضحة المعالم والأهداف، توضع على أساسها خطة إستراتيجية متوازنة تأخذ في الاعتبار الإمكانيات، وتحقق الطموحات، تنفذ بشكل مرحلي علمي سليم، وفي هذا الصدد يمكن أن نقترح أن تكون رؤيتنا للاقتصاد الليبي تدور حول مفردات ومصطلحات الفقرة الشمولية التالية:

" اقتصاد منتج، متنوع مصادر الدخل، ذو قاعدة إنتاجية عريضة، مبني على أسس معرفية تقنية في معظم قطاعاته، يمتلك القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، الدور الريادي في اقتحام مجالات الاستثمار والإنتاج، وتضطلع الدولة بدورها المتميز في تهيئة المناخ ووضع السياسات الاقتصادية الفعالة وبما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد، ويمتلك ميزة تنافسية في مجال الخدمات خاصة في مجالات الاستثمار غير التقليدية كالمناطق الحرة وتجارة العبور والسياحة، بل ومصدرا لها على أسس تنافسية، وتتميز فيه معدلات الأداء بالتوازن والاستقرار، ومعدلات التضخم والبطالة بالاعتدال، ويساهم في منظومة الاقتصاد العالمي بشفافية وعلى أسس متكافئة".

هذا فيما يتعلق بالإطار المرجعي، أما فيما يتعلق بدور القطاعين العام والخاص فإن معظم الأدبيات والدراسات والبحوث تشير إلى أن القطاع الخاص أكفأ وبشكل واضح في تخصيص الموارد وإدارة الاقتصاد مقارنة بالقطاع العام، عليه يتعين ضرورة خروج الدولة من دائرة النشاط الاقتصادي المباشر، وأن يترك ذلك للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، وحتى يكون عرضنا أكثر تحديدا، فإنه بالنظر إلى خصوصية الوضع في ليبيا فإننا نؤكد على ما يلي:

- استمرار الدولة في توفير مجموعة حيوية من السلع العامة (المرافق العامة)، إضافة إلى تلك السلع ذات الجدارة الاجتماعية، كالتعليم والصحة والإسكان، مع فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في توفير هذه السلع الأخيرة

شريطة أن يكون ذلك وفق أسس علمية سليمة وفي إطار المصلحة العامة. كذلك ضرورة استمرار الدولة في ملكية وأحيانا في إدارة القطاعات الإستراتيجية.

• خروج الدولة من بقية القطاعات الاقتصادية كافة، وترك ذلك للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، شريطة أن يكون كل ذلك بعد تهيئة المناخ التشريعي والإداري المناسب، وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

ونرى في هذا الصدد أن تتوفر الحوافز المجزية والسياسات الاقتصادية الفعالة لتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات الواعدة التي يمتلك الاقتصاد الليبي فيها ميزة تنافسية. هذه القطاعات منها:

- ما هو مرتبط بالإرث الثقافي التاريخي كالسياحة.
 - ما هو متعلق بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد كالمناطق الحرة ومراكز التمويل الدولي وتجارة العبور.
 - ما هو متعلق بالموارد المتاحة محليا كصناعة البتروكيماويات وغيرها.
- ونؤكد ضرورة أن يكون الدخول للاستثمار في هذه القطاعات وفق رؤية اقتصادية صحيحة تمكن الاقتصاد الليبي بإذن الله من الخروج إلى دائرة النمو والتنمية، وليتبوأ مكانته ضمن المنظومة الإقليمية والعالمية إن شاء الله.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الإجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. واقع التعليم العالي في ليبيا.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.

22. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
23. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
24. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي. .. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
25. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
26. السياسات الاقتصادية والعامّة ومتطلبات النجاح.
27. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
28. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
29. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
30. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
31. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
32. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
33. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .
34. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
35. تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا.
36. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.
37. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
38. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
39. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
40. مسارات الحرب في بنغازي.
41. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
42. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
43. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.

44. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
45. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
46. المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
47. واقع النفط الليبي خلال عام 2016.
48. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
49. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
50. الجيش الليبي - مأزق الماضي وتحدى إعادة البناء.
51. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.
52. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.
53. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.
54. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.
55. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.
56. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.
57. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكَّك؟
58. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟
59. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
60. تحولات الصراع في الهلال النفطي بعد عملية البرق الخاطف.
61. تداعيات إعلان مجلس الدولة و المفتي على الاوضاع في طرابلس.
62. للتمديد وليماذا فشل (الليبيون) في التداول السلمي؟
63. تقرير الحالة الليبية لشهر سبتمبر 2016.
64. العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011.
65. الدور الروسي في ليبيا ...سياق للحرب الباردة الجديدة.

66. ملامح خارطة السلاح في طرابلس بعد رجوع حكومة الوفاق.
67. سيناريوهات جديدة محتملة للحرب في الهلال النفطي.
68. رؤية لإدارة الآثار و التراث الليبي.
69. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2015.
70. الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج.
71. الحالة الليبية .. تقرير شهر أكتوبر 2016.
72. إنهاء الصراع في ليبيا مقترح إطاري للحل.
73. المشروعات الصغيرة ...الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.
74. خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر.
75. تقييم أداء وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا.
76. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.
77. مؤشرات ليبيا خلال ديسمبر 2016.
78. قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة .
79. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.
80. حصر النازحين .. الواقع والتحديات والإستراتيجيات المستقبلية.
81. الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم و سبل حلها.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية و غير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015. تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات و الإستراتيجيات الحالية و الناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهودها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية و تعزيز الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة و الحوكمة و التخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز و نشر المعرفة حول السياسات العامة و الإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات و الدراسات و التقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفلين – طرابلس - ليبيا

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس : 0090 212 603 27 48